حـــوار

بقلم: أحمد طلعت

الفاسد..والضحية!!

أثار الرئيس حسني مبارك أثناء لقائه بالمثقفين ، خلال الاحتفال بافتتاح معرض الكتاب مسالة هامة وهي احجام المواطنين عن الابلاغ عن وقائع الفساد التي تصل الي علمهم خوفا مما يتعوضون له من المتاعب نتيجة لبلاغهم ، خصوصا اذا تعلقت هذه البلاغات ببعض المسئولين أو بعض أصحاب النفوذ، وقال الرئيس مبارك أن هذا (التصرف) لايساعد الحكومة في حملتها ضد الفساد ومحاسبة المتورطين فيه.

وتاتي أهمية هذه الملاحظة من انها تمثل واقع الحال في الادارات الحكومية ومؤسسات القطاع العام التي يخشي فيها الموظف من (انتقام) رئيسه اذا هو أبلغ عن انحرافات لهذا الرئيس أو عن وقائع الفساد التي تظهر في الجهة التي يعمل بها ، فيتعرض (المبلغ) للاحالة الي التحقيق ، أو النقل أو ايقاف الحوافز أو الحرمان من الترقية خصوصا اذا كانت بالاختيار، بالرغم من أن الابلاغ عن المخالفات والانحرافات هو حق دستوري لكل مواطن فضلا عن أنه واجب قانوني، فالمادة ٦٣ من الدستور تنص علي أنه (لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه) كما تنص المادة ٦٨ علي أن (التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة).

كما تنص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية علي أنه (يجب علي كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تادية عمله أو بسبب تاديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوي عنها بغير شكوي أو طلب أن يبلغ عنها فورا النيابة العامة)

وبالرغم من أن الابلاغ عن الجرائم والانحرافات هو حق دستوري وواجب قانوني كما رأينا فان السلطات الادارية التي تخشي انفضاح أمرها تلجأ الي أسلوب الانتقام والتخويف ضد من يبلغ عن وقائع الفساد والانحراف فتعطل بذلك نصوص الدستور وأحكام القانون ، ويتحول المواطنون الي السلبية واللامبالاة وكفي الله المؤمنين شر القتال..!!

ومن أمثلة ذلك أن موظفا كبيرا في احدي مؤسسات القطاع العام قد اكتشف بعض وقائع الفساد والانحراف في المؤسسة التي يعمل بها ، فسارع الي أداء واجبه القانوني بتقديم بلاغ للسيد النائب العام قيد بمكتب سيادته برقم ٨٤٩٣ بتاريخ ١٩٩٢/١١/١١ فاذا بالمؤسسة التي يعمل بها تحيله الي التحقيق بتهمة الخروج علي مقتضي الواجب الوظيفي ويصدر ضده حكم بالغرامة ، كل ذلك قبل أن يجري السيد النائب العام تحقيقا في البلاغ الذى وصل اليه منذ عامين أو يصدر بشأنه قرارا..!!

ويقول الموظف الكبير أن بلاغه للسيد النائب العام لايزال حتي الآن لم يحقق فيه ومع ذلك صدر ضده الجزاء الاداري ، ويتساءل كيف يمكن لغيره أن يملك الشجاعة للابلاغ عن الانحراف اذا كانت النتيجة هي توقيع الجزاء الاداري علي كل من تسول له نفسه أن يبلغ عن الفساد والانحراف ، رغم أن هذا الابلاغ هو حق دستوري وواجب قانوني..؟؟

ومن الطبيعي أن عامة الناس لايمكنهم معرفة تفاصيل الفساد والانحراف الذي يجري في مصالح الحكومة ومؤسسات القطاع العام، وهم حتي أن عرفوا التفاصيل فهم لايملكون الوثائق والمستندات، بينما العاملون في هذه الجهات هم الذين يستطيعون معرفة التفاصيل والحصول علي المستندات ، لكن (بيروقراطية) الادارة تعاقبهم وتعتبرهم قد خرجوا علي مقتضيات الواجب الوظيفي بدلا من أن تقدر فيهم حرصهم علي الطهارة وحرمة المال العام.

فاذا كانت الحكومة جادة في أن يساعدها المواطنون علي اكتشاف الانحراف والفساد ، فلا بد أن تمد حمايتها الي من يبلغون عن وقائع الفساد والا تتركهم للانتقام (الاداري) في الجهات التي يعملون فيها، حتي لاتتحول نصوص الدستور والقانون الي مجرد حبر علي ورق.

ولسنا بطبيعة الحال نطالب بأن يسيء المواطنون حقهم في ابلاغ الجهات المسؤلة أو حق الشكوي، وانما نطالب فقط بألا يعاقب مواطن علي استعمال حقه الدستوري والقانوني دون اساءة في استعمال هذا الحق أو المبالغة فيه.

والملاحظة التي ابداها الرئيس مبارك في افتتاح معرض الكتاب جديرة بان تلفت انتباه الحكومة للقيام بواجبها في حماية المواطنين الشرفاء الذين يكشفون وقائع الفساد، لكي يملك كل مواطن الشجاعة الكافية وهو يتعاون مع الحكومة في كشف الفساد والانحراف دون خوف من عقاب أو انتقام ، فالحكومة وحدها لايمكن أن تكشف (كل) الفساد اذا خاف الشرفاء من انتقام المفسدين..!!

هامش: عندما يختلف اللصوص .. تظهر (الحقيقة) في مدينة نصر..!!